





براهم الشيطان يستمع لحمدان العازمي



مبارك الحريص والشيخ د. أحمد الناصر



وليد الجاسم



سمو الشيخ صباح خالد ود. فهد الغفاسي

وافق على 8 مشاريع بقوانين باعتماد الحساب الختامي للجهات المستقلة عن الستين الماليين 2019/2018 - 2020/2019

# المجلس أقر 20 ميزانية لجهات ملحة للسنة المالية 2021/2020



د. خالد الفاغل



سمو الشيخ صباح خالد ونايس الصالح ود. فهد الغفاسي ومبارك الحريص والشيخ د. أحمد الناصر



سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح خالد

صحيح، بل مباني كونكربيتية لا تتدخل أي إيراد على الاقتصاد الوطني. الهيئة العامة للزراعة مطلب شعبي و وطني وهو مشروع المزارع الحدودية أعلنته الهيئة وفرح به المواطنون وستساهم في حماية وتثبيت الحدود الدولية وقيمة مضافة للأمن الغذائي ولكن سنوات تمر ولا توجد أي خطوة عملية لهذا المشروع، فمتى سينزل على أرض الواقع ليصبح مساهما في الأمن الغذائي للبلد الحبيب؟

أقتراح ونحن نطلع أسبوعيا على الجريدة الرسمية بأن هذه التبعيات التي تنشر الوعي من الأغذية المعينة أن تنشر في وسائل التواصل الاجتماعي.

مبارك الحجرف: إنشاء الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب منذ ستينيات القرن الماضي كان هدفا واضحا لكن إلى الآن لم تحقق شيئا، طريقة إعداد

الميزانيات يجب أن يكون بها شيء من المناقشة من حيث مكافأة المتميز ومعاقبة المخفي، الملاحظات على الجهات الحكومية تتكرر في كل عام.

عبد الوهاب الباطين: هذه أربع سنة ونحن نناقش الميزانيات واثما نكرر نفس الكلام وطريقة صرف الحكومة، ولكن لا يوجد جديد للأسف حتى الآن.

هناك جهات لا تقوم بدورها وأخذت 26 مليارات، وهذا أيضا يدعنا نقول أن يا تكون هناك سوء إدارة أو مؤسسات أثقلت موازنة الدولة.

أيضا يا سمو الرئيس الـ 9 مليارات راح تعطيل ستة أو ستين وما نحتاجه هو ما هي الخطط الحكومية لتوفير مصدر دخل ثاني للدولة غير برميل النفط ويجب أن يكون هناك تعاون ونشترك فيه لإيجاد حل لإيجاد مصدر دخل آخر.

رياض العديسي: يجب الابتعاد عن الدين العام، ويجب معالجة حساب العهد وأنا رفضت جميع ميزانيات الوزارات والجهات الحكومية وأوضح المرتبات منها هيئة القوى العاملة وأقصد بعض الجهات لا يوجد بها شيء وتنقل كامل الميزانية، واليوم هناك فقط رئيسة يجب أن تضع رقم محدد 20٪ وهذا إجراء تضبطي وغير موفق.

سعدون حماد: ليس لنا الحق في إبطال عمر المجلس يوما واحدا وعلينا إقرار الميزانية وعلى الحكومة الأخذ بملاحظات النواب.

صفاء الهاشم: إدارة الدولة الناجحة يبنيها إرادة، ويجب توفير مصادر دخل أخرى، وأيضا عندنا مشكلة في إدارة بعض الوزارات والوزراء اللي بعضهم ميزانية وزارته ضخمه جدا، وإلى اليوم الدولة أحادية الدخل فقط بس نبيع نفطاً وأزمة كورونا عرنتنا فضحتنا وكشفت سوء الإدارة ويجب تنويع مصادر الدخل ويجب معالجة التركيبة السكانية وإلى اليوم لا تاخذون رسم على الطريق



ناصر الدوسري



فيصل الكندري



شعيب المويزي



د. بدر الملا



علي الدقباسي



أسامة الشاهين

**عبدالله الكندري: نمط الميزانية لم يتغير من قبل الحكومة والتركيز على تخفيض المصروفات دون النظر للجودة في الأداء والرقابة على المال العام**  
**الحجرف: "التطبيقي" أنشئت منذ الستينيات ولم تحقق الهدف المرجو منها.. وطريقة إعداد الميزانية لا تعتمد على مبدأ المنافسة**  
**الرومي: نمرّ بمرحلة حاسمة وأهل الكويت يتطلعون إلى رئيس الوزراء لعمل نوعي ومختلف خاصة أن وضع الكويت المالي حالياً يختلف عن السابق**  
**الطبطباني: لمن يتغنون بالحريات.. أين أنتم من القانون الذي تقدمنا به وقضايا الإسكان.. والصحة نتحدث عنها منذ السبعينيات ولم تحل؟!**

عندما قدمنا استجوابا في النفط 11 نائبا فقط وفقوا مع الحق، والبقية مستغفد من تعيينات و مناقصات، في ميزانية نحن، والحل جاؤنا بورقة وثيقة، هناك 3 جهات حكومية تأخرت في المطالبة بالإيرادات وهي المصلحة والتجارة والمجلس الوطني للثقافة والفنون، نحن كمجلس إلى متى نتنقد والحل واضح أين؟

أسامة الشاهين: أشكر رئيس وأعضاء اللجنة والمكتب الفني النشط على جهودهم والتنظيم المميز في الملاحظات والتوصيات.

نحن بحاجة إلى قفزة جديدة وتوسع في مفهوم الرقابة المالية وخاصة فيما يتعلق بالمصروفات الخاصة والمصروفات السرية ويكتفي رئيس الهيئة بمخاطبة رئيس الديوان شخصيا وفرديا، وهذا لا يلبق ببلد تطمح أن يكون مركزا ماليا وتجاريا وعاليا ولا يلبق ببلد به حجم الفساد حتى وصل إلى المجلس من خلال نواب ومصقات.

الهمم مقلوب بمعنى النفقات الرأسمالية يجب أن تكون المبلغ الأكبر ولكن نتفاجأ بأنها هي الأقل من الرواتب والدعوم، هناك قلة وانخفاض بالنفقات الرأسمالية، ومفهوم الحكومة للمنفقات الرأسمالية غير

11 مليوناً وما مردودهما؟! انظر قانون هيئة الشباب فهو فضفاض في الاختصاصات وتأتون قانون الغائها ثم يسحب؟! هذا يفترض أن تغير هذا المفهوم، لابد من أن تواجه الشعب الذي يريد مردودا مختلفا، لدينا كلية شريفة وغيرها، لكن أين العمل الفني والحرفي الذي تحتاجه الكويت.

عمر الطبطباني: وقفت هنا في آخر دور الأنعقاد الأول وقلت (مصمخت) واليوم أقولها لأننا (مصمخت) في معالجة القضايا الخاصة بالميزانية، وأقرت قوانين معاقبة أي هيئة ميزانية لا تمر، لدينا رئيس مجلس وزراء يعرف يتكلم ويقعد طول الجلسة هذا صار أكبر طموحنا.

كلامي لبعض النواب الذين يتغنون بالحريات قدمنا قانونا للحريات لكن لا أحد يتحرك، قضايا الإسكان والصحة نتكلم فيها من السبعينيات ولم يتحرك ساكنا.

السلطة نجحت من خلال بعض النواب ألا يعطوا للمجلس أي اعتبار، البعض من النواب كانوا هم الوسيلة، والأدوات وبعد ذلك غضب من الميزانية! مركبان في المجلس يمين ويسار والمركب في الوسط وتعمل عملا سياسيا تتم مهاجمتهم.

جودة عملهم، الأخ رئيس الوزراء اليوم نحن في مرحلة حاسمة وأهل الكويت يتطلعون لك ولجهودك ولعمل نوعية مختلفة مع التدبير والاحترام لمن سبقوك، لكن بلدنا أكبر وأرفع وأحب إلينا منكم جميعا، وضع الكويت المالي غير وضعها السابق ما يستدعي اتخاذ خطوات أخرى غير هيكل الدولة، وغير مقبول التعزير بكورونا.

كف نوجد إيرادات للدولة غير النفطية، وكيف نعيد هيكلتها، لابد أن نعد الهيكلية في كثير من الهيئات التي هي مَصْرُف بدون معنى، اقتطعناهم من وزارات ووضعناهم في هيئات، ولكن المردود "صفر"، مثل هيئة الرياضة وهيئة القرآن، ومكتب وزير الشباب وهيئة الرياضة 70 مليوناً والشباب

جديدا من وزير المالية، كان هناك اهتمام خجول من المراقبة على المال العام وليس العمل على الإنتاج وزيادة رأس المال والإيرادات. ليس من المعقول أن هناك 13 جامعة خاصة مصروفاتها 495 ألف دينار وإيراداتها أكثر من 100 مليون، والمستفيد الأكبر هي الجامعات.

أريد تعديلا من وزير المالية الشيطان أن تخفيض الميزانية بـ 20٪ ألا يكون هناك مساس بجيوب المواطنين ولا يكون هناك مساس بالدرجات الوظيفية للمواطنين.

عبدالله الرومي: أشكر رئيس وأعضاء لجنة الميزانيات والمكتب الفني لجهودهم الكبيرة وعملهم الدؤوب فهم شباب وبنات نفتخر بهم لكفاءتهم وجهدهم

هذه المنظمات أو غيرها. ● عبدالله الكندري (نظام): المادة 141 من الدستور تخص الماضي والذي قبله والمجلس السابق والذي قبله تغير نفس ولا يوجد موظف واحد من وزارة المالية موجود، وحديتنا سيخرج فضفاضا.

مرزوق الغانم: أخذنا موافقة المجلس على دخول الفرق المساندة وهم موجودون. ● عدنان عبدالصمد: المسؤولون لدى هذه الجهات موجودون، لكن يجلسون في أماكن الضيوف نظرا لأن المكان لا يسع كل ما نناقشه، ونظرا كذلك للظروف الصحية.

عبدالله الكندري: الميزانية المقدمة من قبل وزارة المالية نفس النمط القديم لم يتغير، نعلم أن كورونا أثرت على الوضع لكن لم يكن هناك مؤشرات للتغيير.

الخزائن العامة للدولة تتحدث عن احتياجاتنا المستقبلية ومدى تقليص المصروفات، الميزانية بها إيراد وبها مصروفات، ولا يوجد بها حلول ولا تعزيز السيوالة النقدية، ولم تتنبأ للاحتياجات المالية المستقبلية والأسلوب المتبع هو فقط في كيفية تخفيض الصرف دون الاهتمام ببحوثه، أن الأوان أن يكون هناك تعديل حقيقي للميزانية، ونفس الحل هو هو ولم يتغير ولم يقدم تصورا

الكويت قبل كورونا غير الكويت بعد كورونا. ● خليل عبدالله: الدور الماضي والذي قبله والمجلس السابق والذي قبله تغير نفس الملاحظات، الميزانية بها عجز وأبواب متخمة ومشاريع تصرف عليها المليارات ليس لها أي مردود، ومؤسسات رسمية إيراداتها "صفر"، وأقلها من يضعون شيئا عند الباب من قهوة أو شاي يطالعون بكم ألف دينار في نهاية السنة.

كل ستة ندخل في نفس الاطار والأسلوب في المعالجة في التوقيع على الميزانية بـ 14 مليار دينار مجز، نعم هذا طبيعي لسبب واحد ندفع للدعومات 5 مليارات كل عام ولابد من أن تغير مفهوم الدعم من دعم سلع إلى دعم مواطن.

قضية الرواتب التي تستهلك الجزء الأكبر من الميزانية، فماذا فعلتم في هذه القضية، والبعثات تضع على الشباب، هناك اقتراح بقانون اسمه البديل الاستراتيجي واختلقت مع الحكومة ولم نناقشه مرة أخرى لأن الحكومة غير جادة، بطاقة مقنعة في الجهات الحكومية بدون معالجة، وقروض ودعوم ومنح لدول والكويتي لا يستفيد من هذه الأموال حتى في توظيفه في

الكويت قبل كورونا غير الكويت بعد كورونا. ● خليل عبدالله: الدور الماضي والذي قبله والمجلس السابق والذي قبله تغير نفس الملاحظات، الميزانية بها عجز وأبواب متخمة ومشاريع تصرف عليها المليارات ليس لها أي مردود، ومؤسسات رسمية إيراداتها "صفر"، وأقلها من يضعون شيئا عند الباب من قهوة أو شاي يطالعون بكم ألف دينار في نهاية السنة.

كل ستة ندخل في نفس الاطار والأسلوب في المعالجة في التوقيع على الميزانية بـ 14 مليار دينار مجز، نعم هذا طبيعي لسبب واحد ندفع للدعومات 5 مليارات كل عام ولابد من أن تغير مفهوم الدعم من دعم سلع إلى دعم مواطن.

قضية الرواتب التي تستهلك الجزء الأكبر من الميزانية، فماذا فعلتم في هذه القضية، والبعثات تضع على الشباب، هناك اقتراح بقانون اسمه البديل الاستراتيجي واختلقت مع الحكومة ولم نناقشه مرة أخرى لأن الحكومة غير جادة، بطاقة مقنعة في الجهات الحكومية بدون معالجة، وقروض ودعوم ومنح لدول والكويتي لا يستفيد من هذه الأموال حتى في توظيفه في

كانت الحكومة قذوة للناس في ترشيد الإنفاق وعدم الهدر، سياسات التفتيح والتعدين في مجالس إدارات وخلق تشاك اختصاصات وتعقيد الأمور. تحتاج رشاقة بدلا من جيوش الموظفين، ومن المريب أن يكون هناك كويتي عاطل عن العمل، لا إذا كنا ننفق كل هذا الإنفاق الهائل من العيب أن يكون هناك كويتي عاطلا عن العمل.

الضرورة تستدعي إعادة النظر في سياسات الدولة، ونؤكد أن الشعب سيقف مع الدولة في خفض مصروفات الميزانية، لا توجد دولة فيها هيئة شباب منقصة عن هيئة رياضية، هذا لم يعد مقبولا، ومن الضروري دمج الهيئات،



د. عودة الرويعي وفراج العريبي



حمد الهرشاني



محمد الدلال وعبدالله فهاد وثامر السويط



خالد الشطي



صلاح خورشيد وصالح عاشور



د. حمود الخضير وعلام الكندري



محمد هايف

## عن السنتين الماليتين 2019/2018 - 2020/2019 وميزانية المؤسسة عن السنة المالية 2021/2020

# الموافقة على الحساب الختامي لمؤسسة البترول وشركاتها التابعة



مريم العفيل



علي الدقباسي وعبد الوهاب الباطين وفراج العريبي وناف المرداس وخالد العتيبي



د. رنا الفارس

بدل على وجود خلل كبير في هذه الشركة، ويجب الانتباه، وفي أمر آخر وهو الاقتراض الربوي الذي لجأت اليه مؤسسة البترول فهو محرم دينياً وغير مقبول، وعلى المؤسسة إعادة النظر في ذلك الأمر الآخر هو التوظيف فحنن علمنا بوجود 1538 وظيفة في المؤسسة وسنراقب عمليات التعيين في هذه الوظائف وسنتابع من كان سيتم إعطاؤها إلى من يستحق أم لا.

● عمر الطبطبائي: أن الأوان أن تكون الكفاءة هي المعيار الأساسي في التوظيف، فهناك مليارات صرفت، أين المراقبة والمحاسبة، فما ينقصنا اليوم هو الإدارة الحكيمة (كي أو سي) فيها مشكلة كبيرة، فهناك محاولة من سحب المشروع من الشركة التركية التي شخص آخر من باب التمتع.

مليارات تبعتت وصرفت على أمور غير محمية، اليوم نحن ورفنا أموراً كبيرة أنت من تقود يا رئيس الوزراء الامور وعليك الانتباه ومحاسبة المصريين في الخط، والإدارة أصبحت مثل (حليمة التي عادت لعادتها القديمة) وأقول لك يا رئيس الوزراء بصراحة الناس بدأت تفقد الثقة فبك.

● بدر الملا: أرقام خطيرة تصرف في مؤسسة البترول في ظل وجود قيادة فاشلة ولا أعلم مدعومة مما يحصل غير مقبول.

23 اجتماعاً للجنة التحقيق وتعرض كراتين ملفات ولألسف القيادة مرتاحة وعارفة أنها مدعومة بالمناقضات محمي، ما مزك تقرير يطلع منهم خاشيته 4 أشهر طلعوا 56 مليوناً.

هذا الملف جسيم وأقسم بالله إذا الله كتملي النجاح في الانتخابات ففي أول جلسة سأطلب لجنة التحقيق، التعامل الحكومي سيء جداً مع ملف التحقيق الذي صدر عن اللجنة البرلمانية للتحقيق.

● مبارك الحجرف: القطاع النفطي إذا تكلمنا عنه فما ندرى من المسؤول عنه، لذلك الوزير المسؤول سياسياً هو وزير النفط لكنه لا يمكن أن يفلح موظفاً في هذا القطاع.

قانون المؤسسة يجب إعادة النظر فيه لأنه يحمل الوزير المسؤولية السياسية وليست له علاقة بالمؤسسة، وجود هذه المناقضات في قانون المؤسسة أن الأوان لإعادة النظر فيه.

الاحتياطي العام للمؤسسة 17 ملياراً و250 مليون دينار، والاحتياطي الإجمالي ملياراً و250 مليون دينار كويتي، والملاحظات أغلبها على العقود بلغت 779 ملاحظة، لكن هي ملاحظات تؤكد عدم كفاءة تنفيذ المشاريع وتأخير تنفيذها، وأين الرقابة؟ وعدم تحقيق الخطط المستقبلية للمؤسسة.

الوقود البيئي تأخر من 2018 إلى 2020، ومصفاة الزور من 2018 إلى 2020، ولم يظهروا إلى أن وصلوا في هذا المشروع.



عدنان عبدالصمد



مبارك الحريص



سعدون حماد



الشيخ د. باسل الصباح



فراج العريبي



محمد الدلال

**الشاهين: نحن بحاجة إلى قفزة جديدة وتوسع في مفهوم الرقابة المالية خاصة ما يتعلق بالمصروفات الخاصة والسرية.. وما يحصل بالميزانية لا يليق بالباطين: نكرر نفس الملاحظات في الجهات الحكومية.. وهناك جهات لم تقم بدورها واستنزفت 26 ملياراً من ميزانية الدولة العدساتي: رفضت الميزانية ويجب الفحص بالشكل الصحيح والتنسيق مع باقي الوزارات وأن تتم إعادة النظر في كيفية الصرف والرقابة سعدون حماد: لا حق لنا في تطويل عمر المجلس يوماً واحداً ويجب أن ننتهي من الميزانيات.. ومن غير المعقول إيقاف الدعم عن بعض الجهات**

نقطية تابعة، وهناك قيادات نحترمها، ولكن هناك أشياء رأيناها وعلى الوزير الفاضل أن ينتبه.

عندما ندخل في مشاريع نخسر فيها مليارات ويزيد، ولا يجب قراءة، وهناك تقرير أن التقرير، أرقام غير نزلت غير مسبوقة هطلت ومسؤول عادي يوقع بتعويض 20 مليون دينار ويقولون التامين بدفع 10 ملايين ومن سيدفع العشرة الأخرى، ولو خلت خربت ولكن هناك ممارسات يجب الوقوف عليها، فهناك مصفاة فينتام نخسر.

المسؤولون القائمون على هذه المشاريع النفطية الخاسرة ما زالوا على رأس عملهم، فهل هذا منطق، يفترض مباشرة كل شخص ثبت تورطه في قرار سواء متعمد أو غير متعمد يجب أن يمشي لأنه يتسبب في خسائر أكبر.

سنسحب مع الحسابات الختامية والميزانية، ولكن على مجلس الوزراء أن ينظر لهذا القطاع بعناية فائقة، ولابد أن يكون هناك نوع من المحاسبة حتى لا تتكرر الأخطاء.

● أسماء الشاهين: شركة الاستكشافات البترولية صرف عليها الكثير من الأموال وهي اليوم تطلب مبلغاً كبيراً، وهذا

ما أثرناه وكشفناه ولا تلو منّا عندما نستجوب، لجان شكلت وأخرها لجنة التحقيق؛ فهل تنتظرون الاستجواب أو لجان التحقيق؟ متى نسمع أنك اتخذت الإجراءات الصحيحة، لم نر تصرفات حكيمه، الأرباح غير التشغيلية تساوي 20٪ من صافي الربح والمقررة 45٪ من السنة المالية الجديدة، وهناك قياديون يجدون من يدافعون عنهم.

● عبدالله الرومي: يجب أن تخصص الوظائف في القطاع النفطي للكويتيين ويفترض فتح باب التدريب لشبابنا للعمل في القطاع النفطي وليس المهندسين فقط، بل أيضاً العمالة الفنية بدلاً من استيرادها من الخارج، وهذه العمالة الفنية تحتاجها في كل القطاعات غير النفط مثل الكهرباء وغيرها.

هذا هو الاختبار الحقيقي، بل من الصعب الشاب في عدم وجود وظيفة له، ولا توجد قدرة للدولة على توظيفهم، ولذلك لابد من خلق فرص للشباب في القطاع النفطي وملحقاته من حفر وغيرها من المهن.

● خليل أبل: النفط هو الأيراد الوحيد للدولة والحكومة غير قادرة على إيجاد مصادر بديلة له، وهو تحت مظلة المجلس الأعلى للبترول برئاسة رئيس الوزراء ومن ثم 9 أو 10 شركات

ويحال للحكومة.

● ميزانية معهد الكويت للأبحاث العلمية: الحضور 49، الموافقة 34، عدم موافقة 15، امتناع 0.

● موافقة ويحال للحكومة مع التوصيات.

● البند الرابع: الحساب الختامي لمؤسسة البترول الكويتية عن السنة المالية 2018/2019، 2019/2020، وميزانية المؤسسة للسنة المالية 2020/2021.

● عمر الطبطبائي: البترول هو الشريان الرئيسي لهذا البلد، هل يستحق الشعب الكويتي هذه الإدارة لهذه المؤسسة الحيوية، ميزانية مضحكة ولعل من أهم النقاط أن الإيرادات من الاستثمارات والودائع أكثر من بيع النفط، وكل الاستراتيجيات خاطئة والقيادة النفطية تقاتل لإبقاء هذه العقليات على اليوم، الحمل كبير على سمو رئيس مجلس الوزراء لأن كل شيء واضح والقانون السيء يجب أن يعدل، قضا «جحنا» الوزير، والوزير السابق الذي استجوبناه كان أحد القياديين وحاسيناه.

مليارات ضاعت ويقولون لا يوجد سيولة، أين المحاسبة؟

عندما نتكلم نتكلم بأدلة والأوراق والتقارير، مصداقية

الحضور 54، موافقة 41، عدم موافقة 13، امتناع 0.

● موافقة مع التوصيات ويحال للحكومة.

● مرزوق الغانم: أشكر الأخ رئيس اللجنة ومقرر اللجنة والأخت والأخوة أعضاء لجنة الميزانيات على جهودهم وإخواننا وأخواننا منتسبي الأمانة: نوار رمضان، عبدالله جوهر، فوزان الفوزان، ريم عبدالصمد، مهدي المهوي، حسين إسماعيل، عبدالعزيز الهديب على جهودهم الجبارة لإتمام الميزانيات.

● استؤنفت الجلسة: الحسابات الختامية وميزانيات الجهات المستقلة وجرى التصويت على الحسابات الختامية مؤسسة المواسي الكويتية والهيئة العامة للصناعة، والهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية.

● الحضور: 50، موافقة 42، عدم موافقة 8، امتناع 0.

● موافقة مع التوصيات ويحال للحكومة.

● الميزانيات المستقلة: وافق المجلس على تقديرات أبواب المصروفات والإيرادات. التصويت على 14 ميزانية: الحضور 47، موافقة 37، عدم موافقة 10، امتناع 0.

● موافقة على التوصيات

بالاسم.

● الحضور 53، موافقة 46، عدم موافقة 7، امتناع 0.

● موافقة على الميزانيات والتوصيات.

● جامعة الكويت: الحضور 53، موافقة 45، عدم موافقة 8، امتناع 0.

● موافقة ويحال للحكومة والتوصيات.

● هيئة شؤون الفُصّر: الحضور 53، موافقة 43، عدم موافقة 1، امتناع 0.

● الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية: الحضور 55، موافقة 42، عدم موافقة 13، امتناع 0.

● موافقة على التوصيات ويحال للحكومة.

● الهيئة العامة لعناية وطباعة ونشر القرآن الكريم والسنة النبوية: الحضور 53، موافقة 43، عدم موافقة 10، امتناع 0.

● موافقة على التوصيات ويحال للحكومة.

● هيئة الغذاء والتغذية: الحضور 54، موافقة 42، عدم موافقة 12، امتناع 0.

● موافقة مع التوصيات العام والخاص: الحضور 53، موافقة 41، عدم موافقة 12، امتناع 0.

● موافقة مع التوصيات ويحال للحكومة.

● هيئة الشباب:

للظروف المالية الحالية. ووافق المجلس على مشاريع بقوانين عن السنة المالية 2021/2020 الواردة من حيث المبدأ ووافق على التقديرات.

● مرزوق الغانم: هم 20 ميزانية.

● عمر الطبطبائي: ميزانية هيئة الشراكة، والهيئة العامة للعناية بطباعة ونشر القرآن وشؤون الفُصّر.

● محمد الدلال: هيئة الزراعة.

● عبدالله الكندري: جامعة الكويت وهيئة الشباب.

● شعيب الموزيري: ميزانية الهيئة العامة للقرآن الكريم.

● عبدالله الرومي: الهيئة العامة للشباب، والغذاء، والقرآن الكريم.

● عادل الدمخي: نوافق على كل الميزانيات لأنها تتعلق برواتب المواطنين وأي تأخير سيضر المواطنين ومن اللائق تركها للمجلس القادم.

● مرزوق الغانم: تصويت على ميزانيات جامعة الكويت والغذاء والشراكة.

● وسنصوت الآن على ميزانيات مجلس الأمة، بلدية الكويت، المعلومات المدنية، الإطفاء، الاستثمار، التعليم التطبيقي، الرياضة، البيئة، ذوي الإعاقة، المكافحة الفساد، القوى العاملة، تشجيع الاستثمار المباشر، الديوان الوطني لحقوق الإنسان.

● وعجى التصويت نداء

وهناك دول تأخذ رسوم على كل شيء إلا أننا ما نأخذ ليش وإذا الحكومة تبي قرض نبي نعرف وين الصرف؟! ● محمد الدلال: من أهم الأدوات للنواب هو مراقبة اقتصاد الدولة والرقابة على أداة الصرف الحكومية. وني نعرف هل الحكومة قيمت أداء الجهات التي تطلب تلك الميزانية وهذا الأمر غير موجود على أرض الواقع؟ ولماذا أقر الهيئة الزراعية وهي من فشل إلى فشل؟! وهيئة الغذاء التي انحطت ولم تعمل حتى الآن؟! وعلينا تقييم الميزانيات مرة أخرى وإذا كانت هناك هيئات لا نحتاجها يجب الاستغناء عنها، وغير هذا راح نقر الميزانية مثل كل عام.

● بدر الملا: في العام الماضي رفضت جميع الميزانيات وأكرر رفضي أيضاً لهذه الميزانية لمخالفة كثير من القرارات. وهناك عدم إيداء الرأي في المراقب المالي، وهذه مخالفة واضحة وصريحة ولا يجوز أن تخالف القانون.

وتحدثت عن عجز مالي هذه السنة ونتفاجأ أن ترسية مناقصة للديوان الأميري عن طائرتن!

وأيضا أريد معرفة التحقيق في إلغاء صفقات في البورصة اليوم كامل تم إلغاء تلك الصفقات وأريد من وزير التجارة الإسراع في التحقيق.

● يوسف الفضالة: هناك جهات تابعة لوزارة المالية وأخرى لم تقلل المصروفات، وميزانيات معينة يجب على وزارة المالية أن تقوم بدورها وعلى هذه الجهات اتباع الإجراءات، الشكل السليم الذي يجب اتباعه هو أن تكون هناك إدارة مالية مختلفة تعتمد على تعظيم الأرباح بدون المساس بجيب المواطن، وهذا المسألة ليست فقط (ص من المصروفات، بل الإدارة المالية السليمة لهذه الجهات.

لدينا ميزانيات في جهات يفترض دمجها في وزارات أو يجدون لها شكل آخر، وكان الحديث عنها مرة بالإغلاق ومرة أخرى بتأجيلها إلى السنة التالية، الظروف الحالية تختم التعامل مع ميزانية الدولة بشكل أكثر حكمة وأكثر دقة.

● عدنان عبدالصمد (رئيس اللجنة): بالنسبة لتوقيع المراقبين الماليين لم يكن موجوداً في الدورة السابقة ونؤكد اليوم أنه يوجد توقيع. أثير في تويتر طائرتن للديوان الأميري بمبلغ 156 مليون دولار بما يعادل 48 مليون دينار، ففي هذه الميزانية 2021/2021 لم يدرج بها أي مبلغ أو اعتماد لهذه الطائرتن. نعم عرفنا أنه ليس شيئاً رسمياً، وعرّفنا أنه حصل موافقة مجلس الوزراء باستبدال طائرتن من الاسطول الأميري لاستبدالها باثنتين جديدتين تسلم في ميزانية 2021/2021 هذا مستقبلاً في ميزانيات لاحقة، ولكل حدث حديث وإنما لا يوجد أي مبلغ معتمد لهاتين الطائرتن ونرى تأجيل هذا الموضوع حتى في الميزانية القادمة نظراً



عبدالله الفهد



جانب آخر من الجلسة



طلال الجلال



عمر الطبطبائي



راكان النصف وفيسل الكندري



خليل الصالح



برك الشيبان



د. عودة الرويعي مترئسا للجلسة

## إقرار توصية نيابية تنص على إعادة النظر في سياسات الاقتراض الربوي للمؤسسة ودراسة التحول للبدائل التمويلية الشرعية ورفع تقرير للمجلس خلال 6 أشهر

# الموافقة على ميزانيات 15 جهة مستقلة لسنة 2020/2021



صفاء الهاشم وعسكر العنزي ووليد الجاسم ويوسف الفضالة خلال الجلسة



صالح عاشور



خلف نميثير ومطال الجلال وعبدالله فهاد وفيسل الكندري

مقابل هذا الاستثمار تعين لشبابنا، نغطي فلوئنا للغير واستثمارها ويوظفون عيالهم وعيالنا ما يجدون وظائف، نريد تغييرا في فلسفة مؤسسة البترول. قبل أسبوع كان هناك تصريح لوزير النفط الروسي يقول إنه لن تكون هناك زيادة في الأسعار والسعر هو من 55 - 50 دولارا للبرميل، ويتحدث عن استمرار العجز لسنوات، فقاموا بتقليل المصروفات، ولو استمرنا بذلك فبعد 15 سنة لن يكون هناك صندوق الأجيال القادمة، حتى لا يلعبنا أبناء المستقبل على صاحب القرار أن يوقف استمرار هذا النزيف. وجرى التصويت على الحساب الختامي وميزانية مؤسسة البترول. الحضور: 43، موافقة: 31، عدم موافقة: 12، امتناع: 0. موافقة مع التوصيات وبإحال للحكومة.



عبدالله الكندري



رياض العسائني



عبدالله الرومي



سعد الخنفر



خلف نميثير



صفاء الهاشم

قضية اعتماد وزارة الكهرباء على البترول والزيوت الخام لتوليد الكهرباء وهناك عدم تصنيف لهذا البرميل، فيجب أن يكون هناك تنسيق في هذا الأمر. إذا شركة خاسرة ماذا أريد منها وهي شركة الاستكشافات البترولية مليارا و600 مليون دولار، ومع ذلك تتطلب الدعم من الدولة. ● الحميدي السبيعي: تكلمنا العام السابق عن نفس الموضوع وبناء عليه تم تشكيل لجنة تحقيق وخرجت بتوصيات، ونسعى أن مجلس الوزراء ينفذ التوصيات لكن إلى اليوم ما وصلنا شيء، وهناك توصيات ليست فقط بإحالة للنيابة، ولكن هناك توصيات بإحالة أشخاص بعينهم وإيقافهم عن العمل، ولماذا لم توفهم عن العمل بالرغم أن النائب العام أحال 7 قضية عن العمل ولم يتم التقليل من شأنهم ولا أحد تكلم والإيقاف عن العمل ليس معناه الإدانة، والقضاة ليسوا أقل شأنًا من غيرهم، وذلك بعد خطاب سمو نائب الأمير، حفظه الله، وهذا شيء مفرح أن احنا وقفنا قياديين عن العمل وفق خطتها المعتمدة قبل الجائحة. شكلنا لجنة وأقرنا توصيات ولم يعترض أحد على هذه التوصيات،

- الهاشم: يجب تدبير موارد مالية لتعزيز الدعم العام.. والعجز المالي اليوم 9 مليارات ولدينا مشكلة في إدارة بعض الجهات الحكومية
- الدلال: يجب تنويع مصادر الدخل وإدراج الشراكة في القطاعين العام والخاص وإلغاء بعض الهيئات غير المستفاد منها وتشكل عبئا
- الفضالة: يجب إعادة هيكلة وزارة المالية لإيجاد إدارة لتعظيم الأرباح دون المساس بجيب المواطن وهو أمر نحذر منه دائما ولا نقبله
- عاشور: هناك مخالفة للمادة 140 من الدستور حول مفهوم الميزانية الشاملة والحكومة تسيير على مبدأ تجزئة الميزانية

عمل. والمؤسسة لم تنجح في أن توصل بالبلد إلى بر الأمان، تم صرف الملايين على البحوث والاستشارات ولم نستطع تخفيض تكلفة البرميل بل وصلت إلى 12.5. الموضوع الثاني هو العام ملايين الدنانير، ووجود 700 ملاحظة من ديوان المحاسبة خاصة في العقود والمشاريع والتوريدات، فإذا الحكومة تريد المصلحة الوطنية فعليها الأخذ بتقرير لجنة التحقيق، وبكل حيادية قدمنا تقريرا بعد 100 ساعة

● مرزوق الغانم: هناك توصية بشأن: إعادة النظر بسياسات الاقتراض الربوي للمؤسسة ودراسة التحول للبدائل التمويلية الشرعية ورفع تقرير خلال 6 أشهر للمجلس. (موافقة عامة). ترفع الجلسة إلى التاسعة صباحا.

## رئيس لجنة الميزانيات: «المحاسبة» سجل ملاحظات حول عدم وجود آلية واضحة للتعاقدات الحكومية خلال أزمة «كورونا»

من أجله، وهو أمر تم شرحه تفصيلا في تقرير اللجنة الحالي. 2 - مراجعة كل جهة لضوابطها وإجراءاتها التي تحكم عملية صرف هذه الأموال، وذلك بعدما أشار الحكم القضائي في قضية (مصرفات بند الضيفاء لدى وزارة الداخلية) بوجود ضعف في أنظمة الرقابة على هذه المصروفات وعدم فعالية الإجراءات المتبعة لتحقيق رقابة حقيقية عليها.

**مصرفات كورونا ونتائج الرقابة عليها**

رغم الجهود الحكومية المشكورة والمبذولة في احتواء جائحة فيروس كورونا إلا أن هناك بعض المخالفات التي سجلها ديوان المحاسبة منها عدم وجود آلية واضحة للتعاقدات الحكومية خلال الأزمة لتسيير أمور اللجنة. وأيضا توجهت لكم أيها الإخوة أعضاء المجلس الموقر بالشكر الجزيل على الثقة التي أوليتمونا إياها كأعضاء للجنة الميزانيات والحساب الختامي، وأخص بالشكر الإخواني وزملائي أعضاء اللجنة الذين بذلوا كل جهد وعناء للوصول إلى هذه النتيجة وتضافر جهودهم في حضورهم الفعال للاجتماعات. وأتوجه بجزيل الشكر لسمو رئيس مجلس الوزراء، وللأخ الفاضل وزير المالية والجهاز الفني في الوزارة ولجهاز المراقبين الماليين لمنسأته من تعاون في ذلك الشأن أيضا، وأخيرا وليس آخرا التعاون لتحقيق الغايات المنشودة، ونامل تنفيذ الحكومة لجميع توصيات اللجنة السابقة والتي لو نفذت ستكون خارطة طريق للإصلاح الاقتصادي والمالي لأنها منبثقة من الواقع الميداني، حيث لم تأخذ كثير من هذه التوصيات الجانب التنفيذي من قبل الحكومة بصورة مرضية. والشكر موصول أيضا لرئيس ديوان المحاسبة ونائبه وللعلمين في الديوان على جهودهم القيمة، كما أشكر رئيس وممثلي ديوان الخدمة المدنية، وأخيرا وليس آخرا أتوجه بالشكر الجزيل للأمانة العامة لمجلس الأمة وعلى رأسها الأمين العام على دعمه لتسيير أعمال اللجنة، كما لا يفوتني توجيه عميق الشكر لموظفي المكتب الفني أولئك الجنود المجهولون الذين يستحقون كل دعم وتقدير على جهودهم وجميع العاملين باللجنة. وفي الختام أسأل الله لكم ولنا التوفيق والسداد آملا أن نكون قد أدينا المسؤولية التي حملتمونا إياها، ربنا لا تؤاخذنا إن نسئنا أو أخطأنا وأغف عنا واغفر لنا، قال تعالى (إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب).

بترشيده الإنفاق مستقل من العجز المتوقع في الميزانية وحاجتها إلى الاقتراض.

**إعادة هيكلة الجهاز الإداري للدولة**

سبق أن شاطرت اللجنة سمو رئيس مجلس الوزراء اهتمامه بإعادة هيكلة الجهاز الإداري للدولة والتسريع لاتخاذ ما يلزم من إجراءات لدعم الجهات الحكومية وأهمها فك التشابك بالاختصاصات الذي وصل في بعض الأحيان إلى مرحلة التنازع وتعطيل الغرض من إنشاء تلك الجهات، وهو ما طالبت اللجنة به مرارا وتكرارا في حين أن ما حدث هو العكس من خلال:

- 1- التراجع عن إلغاء ودمج جهات حكومية كانت قد أرسلت مشاريع قوانينها إلى مجلس الأمة لهذا الغرض ومن ثم سحبها لاحقا (الهيئة العامة للشباب - الهيئة العامة للعناية بطباعة القرآن الكريم والسنة النبوية وعلومهما).
- 2- تعقيد عملية إلغاء ودمج جهات كانت منشأة لسنوات بعضها كان دون تفعيل وأخرى لم تباشر أعمالها بعد (الهيئة العامة للطرق والنقل البري - هيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص - هيئة تشجيع الاستثمار المباشر).
- 3 - استمرار الإبقاء على كيانات بعض الجهات الحكومية رغم تفرغها من أعمالها الرئيسية (وزارة المواصلات).

هذا بالإضافة إلى كثرة مجالس الإدارات في الأجهزة الحكومية البالغ ما أمكن للجنة حصره 36 مجلس إدارة والتي بلغ عدد أعضائها 354 عضوا. ونظرا لعدم تفرغ كثير من أعضاء مجالس الإدارات كونهم من وكلاء الوزارات والمتخمين بمسؤولياتهم الأساسية في وزاراتهم، فقد أثر ذلك على مستوى أدائهم مما زاد من عدد المخالفات والمخالفات التي يسجلها ديوان المحاسبة، وكل تلك الملاحظات ساهمت في زيادة نفقات لا داعي لها وزادت من عجز الميزانية. إن من أسباب عدم تنمية إيرادات الدولة غير النفطية هو اسناد عدد من الجهات الحكومية لبعض أنشطتها الإيرادية إلى الشركات بمرور عدم وجود القدرة الفنية والتشغيلية لديها للقيام بتلك الأعمال، وهي ظاهرة أخذت في الزيادة مما يفوت على الدولة إيرادات كان من الممكن تحقيقها.

**المصرفات الخاصة**

رغم مطالبتنا بضرورة ترشيده المصروفات الخاصة إلا أن تقديراتها بلغت 62 مليون دينار في الميزانية الجديدة دون أي تغيير. ومن المهم أن نلتزم الجهات بتوصيات اللجنة:

- 1 - الصرف في حدود الاعتماد المقرر فقط ومن دون إجراء أي مناقلات مالية إضافية إليه، حيث إن بعض المناقلات كانت تتم من بنود ذات وظائف مهمة في تسيير الأعمال، وأخرى كانت مخصصة للشأن العسكري لا يجوز صرفها إلا فيما خصصت

والجدير بالذكر أن الفوائض المالية الفعلية المتحققة في الميزانية العامة للدولة خلال سنوات الوفرة المالية من السنة المالية (2000/1999 - 2013/2012) البالغ مقدارها 50 مليار دينار والتي تم تحويلها إلى الاحتياطي العام آنذاك قد تم استنفادها نتيجة لغياب النهج الحصري فيما يتعلق بإدارة مصروفات الدولة، وعلى رأسها تمويل مصروفات خارج نطاق الميزانية كان أبرزها:

- 1 - سداد العجز الأكتواري في المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية.
- 2 - تسليح وزارة الدفاع.
- 3 - تغطية خسائر شركات القطاع العام مثل شركة النقل العام والخطوط الجوية الكويتية.
- 4 - الصرف على حساب العهد لتمويل مصروفات البعثات الدبلوماسية الخارجية والعلاج بالخارج وغيرها بالزيادة عما هو مقدر لها بالميزانية ودون الرجوع لمجلس الأمة.
- 5 - الودائع المنوطة لبعض البنوك المركزية العربية تحت عنوان الاستثمار.
- 6 - سداد الدين العام وفوائده.

وجميع هذه المسحوبات بالإضافة إلى تمويل عجز الميزانية لـ 6 سنوات متتالية والبالغ بما يقارب الـ 24 مليار دينار قد سرعت من نضوب سيولة خزينة الدولة.

ورغم ما سبق، فقد أدى التنسيق الحكومي مع مجلس الأمة مؤخرا إلى انعاش سيولة الاحتياطي العام بـ 8,8 مليارات دينار عبر تبني حزمة من البدائل التمويلية التي طرحتها اللجنة بما يتماشى مع تكليف مجلس الأمة لها، وهي:

- 1 - إيقاف استقطاع مخصصات احتياطي الأجيال القادمة عن السننتين الماليين المنتهيتين (2018/2019 - 2019/2020) وقد نتج عنه توفير سيولة بـ 3,7 مليارات دينار.
- 2 - قيام احتياطي الأجيال القادمة بشراء استثمارات الاحتياطي العام (مبادلة الأصول بين الاحتياطي العام وما وفر سيولة بـ 2,5 مليار دينار مع الحفاظ على ملكية الدولة لأصولها الاستثمارية.
- 3 - تحويل مزيد من الأرباح المحتجزة من الجهات المستقلة عبر موافقة اللجنة على اعتماد حساباتها الختامية للسننتين الماليين المنتهيتين (2018/2019 - 2019/2020) مما سيوفر سيولة إضافية بـ 1,4 مليار دينار لخزينة الدولة، مع التأكيد بأن اعتماد مجلس الأمة لهذه الحسابات الختامية لا يعني بأنها خالية من الملاحظات، بل ستظل في مرحلة المتابعة مع الجهات الرقابية.
- 4 - مبلغ 1,2 مليار دينار تمثل مجموع الأقساط المتفق على توريدها لخزينة الدولة من أرباح السنوات المالية السابقة المجدولة لدى مؤسسة البترول الكويتية.

وجميع هذه المعطيات إذا ما أضيفت إلى التحسن النسبي في أسعار بيع النفط مؤخرا مع التزام الحكومة أثناء تنفيذ الميزانية

التحقيق بعين الاعتبار، وهذا الشيء يحمل سمو رئيس الوزراء المسؤولية السياسية في هذا الأمر. هناك تجاوزات في التعيينات والترقيات والمناقصات واضحة، وكذلك مخالفات جسيمة حملت المال

وبالتالي لم نظل أحدا وهذا المجلس لن يدوم ونطالب مجلس الوزراء بسرعة تنفيذ التوصيات الواردة بتقرير لجنة التحقيق. ● صالح عاشور: إذا الحكومة تريد المصلحة العامة فعليها أن تأخذ توصيات لجنة

لحة عن الإطار العام لميزانية السنة المالية الجديدة بعد التعديل نتيجة للوضع الراهن من انتشار جائحة فيروس كورونا وتبعاتها الاقتصادية، فقد عدلت وزارة المالية تقديرات الميزانية لتكون إجمالي الإيرادات المتوقعة فيها بنحو 7,5 مليارات دينار، في حين قدرت المصروفات الإجمالية بـ 21,5 مليار دينار، مما سيرتب عليه عجز تقديري بـ 14 مليار دينار أخذا في الاعتبار التعديل التشريعي الأخير باستبعاد خصم مخصصات احتياطي الأجيال القادمة من إيرادات الدولة. ورغم هذا العجز التقديري الكبير إلا أنه من المتوقع تقلصه وانخفاضه مع التحسن النسبي لسعر بيع برميل النفط الذي قارب الـ 45 دولارا مؤخرا، في حين أنه مقدر بـ 30 دولارا في الميزانية الجديدة وهو سعر تحفظي مقارنة بالواقع. كما تم التعديل بالنقص على تقديرات مصروفات الميزانية الجديدة بـ 945 مليون دينار، مع التأكيد بأن هذه التخفيضات لم تطل أي من حقوق الموظفين في مرتباتهم أو احتياجات وخدمات المواطنين من الدعم والمنافع الاجتماعية.

**جهود اللجنة في تعزيز سيولة الاحتياطي العام**

لا يخفى أن الوضع المالي للاحتياطي العام للدولة زاد تعقيدا في ظل عدم كفاية الإجراءات الحكومية في ترشيده الإنفاق وتباطؤها في اتخاذ الخطوات اللازمة لتعزيز سيولته رغم تنبيه اللجنة مرارا لهذا الأمر في تقاريرها كان آخرها في دور الانعقاد السابق.